مجلة الدراسات الاقتصادية – كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد الثالث – العدد الرابع
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol.3 , No.4)
October 2020

معوقات تنمية المشروعات الصغرى في ليبيا
"دراسة تطبيقية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد- جامعة اجدابيا"

أ. أحمد عمر بشير فشتول/ محاضر بجامعة بنغازي كلية الاقتصاد / قسم المحاسبة / فرع سلوق
أ. أيمن سالم عبدالكريم الصكالي / محاضر بجامعة بنغازي بكلية الاقتصاد / قسم إدارة الأعمال / فرع الابيار

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة الى تحديد المعوقات (العوامل) التي تعيق تنمية المشروعات الصغرى في ليبيا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلة الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة اجدابيا، ولتحقيق هدف الدراسة قد تبنت هذه الاخيرة المنهج الاستنباطي الاستقرائي وذلك من خلال تحديد المعوقات (المتغيرات المستقلة) واستنباطها من ادبيات الدراسة بشكل عام ومن نتائج الدراسات السابقة ذات العلاقة بشكل خاص، وقد تم الاعتماد على صحيفة الاستبيان كأداة رئيسية لجميع بيانات الدراسة، وقد استخدمت الدراسة الاساليب الاحصائية المتمثلة في المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والنسب التكرارية وكذلك اختبار t و تحليل التباين ANOVA في تحليل بيانات الدراسة واختبار فرضياتها، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها وجود معوقات تنظيمية وبشرية ومالية وتسويقية تحول دون تنمية المشروعات الصغرى في ليبيا، كما أوصت الدراسة بضرورة تسهيل إجراءات إنشاء المشروعات الصغرى والعمل على الفصل بين الادارة و الملكية، وكذلك العمل على رعاية وتشجيع الموهوبين والمبدعين في مجال المشروعات الصغرى، وايضا دعم المشروعات الصغرى بالنظم الإدارية والمالية الحديثة و العمل على تدريب اصحابها ورفع خبراتهم الفنية والمهنية، وكذلك العمل على دراسة السوق لتحديد مدى استيعابه كامل العرض من السلع والخدمات المعروضة و الاهتمام ببحوث التسويق ودراسة سلوك المستهلك وكذلك الاهتمام بتصميم جودة المنتجات بالنسبة للمشروعات الصغرى.

Abstract

This study aimed to identify the obstacles (factors) that hinder the development of small enterprises in Libya from the viewpoint of the faculty members of the Faculty of Economics and Political Science at the University of Ajdabiya And to achieve the goal of the study, the latter has adopted the deductive inductive approach by identifying the obstacles (independent variables) and extrapolating them from the literature of the study in general and from the results of previous studies of relevance in particular. The questionnaire has been relied upon as a main tool for all the study data, and the study used the statistical methods represented in the arithmetic means, standard deviation and frequency ratios, as well as the t-test and ANOVA analysis of variance in analyzing the study data and testing its hypotheses, The study reached several results, the most important of which is the existence of organizational, human, financial and marketing obstacles that prevent the development of small enterprises in Libya. The study also recommended the necessity of facilitating the procedures for establishing small projects and working on separating management from ownership, as well as working on sponsoring and encouraging talented and creative people in the field of small projects, as well as supporting small projects with modern administrative and financial systems and working on training small business owners and raising their technical and professional expertise. As well as working on studying the market to determine the extent to which it absorbs the entire supply of offered goods and services, paying attention to marketing research and studying consumer behavior, as well as paying attention to product quality design for small enterprises.

المبحث الأول: الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة:

شهدت بيئة الاعمال الكثير من التطورات الاقتصادية خلال العقود الاخيرة سواء على صعيد الانشطة او على صعيد حجم الاموال المستثمرة او على صعيد حجم المنشأة، ولعل من أهم هذه التطورات هي ظهور ما يسمى بالمشروعات او المنشآت الصغرى (المللي، 2015)، حيث تعرف هذه الاخيرة بأنها مشروعات محدودة في كل من رأس المال والايدي العاملة وحجم الانتاج أو الخدمة المقدمة والحصة السوقية، والمحدودة في حركة التصدير والاستيراد، وتحما طابعا شخصيا وتتميز بكونها محلية في المنطقة التي تعمل بها (هباني، 2014: 28)، وبالتالي تتمثل أهمية المشروعات الصغرى في كونها احد الاعمدة الاساسية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذلك قدرتها في زيادة العمليات الانتاجية وتوفير فرص العمل ورفع مستويات الادخار والاستثمار وايضا امكانية استغلال الموارد المتاحة وادخالها في العمليات الانتاجية (العبدالله و عدوس، 2017) عليه تلعب المشروعات الصغرى دورا كبيرا في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع الدول سواء كانت متقدمة او دول نامية، الامر الذي يجعل الاهتمام بها ودعمها وتنميتها اساس او قاعدة تمكن الدولة من تحقيق معدلات مرتفعة في النمو الاقتصادي (عكرش و الديب، 2012)، وعلى الرغم من الاهمية التي تمثلها المشروعات الصغرى والدور الذي تلعبه في زيادة النمو الاقتصادية الا انها تواجه العديد من المعوقات (التنظيمية، البشرية، المالية، التسويقية) التي تعيق عملها وتنميتها وتحقيق اهدافها (المشهراوي و الرملاوي، 2015).

2.1 مشكلة الدراسة:

تحتاج جميع الدول بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة الى مشروعات تمكنها من تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مناسبة تمكنها من تحقيق اهدافها الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية كما تساعد الدولة على خلق فرص عمل لمواطنيها خصوصا لما تشهده بيئة الأعمال من تطورات سريعة ومتلاحقة (المللي، 2015) ولعل المشروعات الصغرى وما تمثله من أهمية كبيرة في دعم اقتصاد الدول من خلال الدور الفعال الذي تلعبه في خلق فرص عمل كبيرة لشرائح مختلفة من العمال والموظفين الامر الذ يساعد بالتبعية في حل مشاكل البطالة وكذلك الحد من الفقر بالنسبة للفرد والدولة أي على المستوى الفردي والقومي (المشهراوي و الرملاوي، 2015)

على الرغم من الدور الذي تلعبه المشروعات الصغرى في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلا انها تواجه العديد من المعوقات التي تقف عائقا اما تنمية دورها بكفاءة وفعالية أكبر ومما يزيد المشكلة اكثر هو تنوع هذه المعوقات وهذا ما أشارت اليه العديد من الدراسات السابقة و منها دراسات (العوض وأبوكركي، 2017)؛ (المللي، 2015)؛ (سمير وشعيب، 2006) حيث تواجه المشروعات الصغرى العديد من المعوقات التنظيمية والبشرية والمالية والتسويقية التي تقف عائقا امام إنشاءها وتنميتها واستمراريتها في القيام بإعمالها وتحقيق اهدفها (حرب، 2006؛ المشهراوي و الرملاوي، 2015؛ العوضي وأبوكركي، 2017).

وعلى هذا الاساس تسعى هذه الدراسة الى تحديد مجموعة من المعوقات الرئيسية والمتمثلة في المعوقات التنظيمية والبشرية والمالية والتسويقية وما يمكن تحديده من المعوقات الفرعية لكل معوق رئيسي من خلال استنباطهن من ادبيات الدراسة، وعليه تتجسد مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

هل توجد معوقات تحول دون تنمية المشروعات الصغرى في ليبيا ؟

3.1 أهداف الدراسة:

بناءً على صياغة مشكلة الدراسة فإن الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو تحديد جميع المعوقات (العوامل) التي تعيق تنمية المشروعات الصغرى في ليبيا.

4.1 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في عدة جوانب سواء من الناحية العلمية (الأكاديمية) أو من الناحية العملية (التطبيقية) يمكن سردها كالآتي:

- تحديد جميع المعوقات التي يمكن تحديدها من ادبيات الدراسة و التي يمكن ان تقف عائقا لتنمية المشروعات الصغرى في ليبيا.
- تبرز أهمية الدراسة بأهمية الوقت التي أجريت فيه خصوصا ما تشهده ليبيا اليوم من العديد من الظواهر السلبية والمتمثلة في انخفاض دخل الدولة والفرد وما تحتاجه ليبيا اليوم من تنوع الدخل لمواطنيها بهدف تفعيل التنمية الاقتصادية.
- إثراء البحث العلمي من خلال هذه الورقة والعمل على إعداد ورقات أخرى مستقبليا لها علاقة بموضوع الدراسة.

5.1 منهجية الدراسة:

تبنت الدراسة المنهج العلمي الحديث أو المنهج الاستنباطي الاستقرائي، وذلك من خلال إتباع الخطوات التالية:

- مراجعة أدبيات الدراسة والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة للتعرف على أهم المتغيرات (المعوقات) المؤثرة بصورة عامة على تنمية المشروعات الصغرى.
- تكوين الإطار النظري للدراسة اعتماداً على مراجعة أدبيات الدراسة والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، أو بمعنى أخر تحديد المتغيرات (المعوقات) المختلفة التي يحتمل أن تؤثر على تنمية المشروعات الصغرى في إطارها العام كمتغير تابع مع تحديد اتجاه العلاقة بين هذه المتغيرات ورسمها.
- دراسة الإطار النظري للدراسة في ضوء العوامل البيئية المحلية، لتحديد المعوقات (المتغيرات) المختلقة التي يحتمل أن تؤثر على تنمية المشروعات الصغرى في ليبيا بصورة خاصة، وبالتالي صياغة فرضيات الدراسة.
- استخدام استمارة الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات اللازمة لاختبار فرضيات الدراسة ومن ثم جمع البيانات اللازمة وتحليلها وصياغة النتائج (الاستنتاجات العلمية للدراسة).

- مقارنة الاستنتاجات التطبيقية للدراسة باستنتاجاتها النظرية، فإذا كانت النتائج التطبيقية للدراسة تؤيد استنتاجاتها النظرية، فإن الدراسة تكون قد أضافت دليلاً تطبيقياً من واقع البيئة المحلية يؤيد استنتاجاتها النظرية، وفي حالة عدم تطابقها فإنه يجب التعرف على العوامل التي تقف وراء ذلك من وجهة نظر الباحث.

6.1 حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة على أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد جامعة اجدابيا نظرا لعلاقتهم الاكاديمية بموضوع الدراسة بصفة عامة، كما اقتصرت الدراسة على تحديد المتغيرات المستقلة الرئيسية والفرعية التي يمكن أن تمثل معوقات مؤثرة على تنمية المشروعات الصغرى في ليبيا وذلك من خلال تكوين الإطار النظري للدراسة.

7.1 الدراسات السابقة:

دراسة (العوضي وأبوكركي، 2017): هدفت هذه الدراسة الى تحديد المعوقات التي توجهها المشرعات الصغرى والمتوسطة في محافظة معان بالأردن وذلك من وجهة نظر مالكين هذه المشروعات، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق اهداف الدراسة كما اعتمدت على استمارة الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات حيث تم توزيعها على 140 مشروعا في محافظة معان وتم تحليل هذه البيانات باستخدام البرنامج الاحصائي SPSS وقد توصلت الدراسة الى عدة نتائج اهمها ان المشروعات الصغرى محل الدراسة تواجه مجموعة من المعوقات حيث تعاني من نقص في الخبرات الفنية والمهنية وكذلك انخفاض الكفاءة في اداء مهامها، وقد اوصت الدراسة بضرورة قيام الجهات المسؤولة عن تنمية المشروعات الصغرى بتوفير التدريب اللازم لها.

دراسة (المللي، 2015): هدفت هذه الدراسة الى التعرف على المعوقات التمويلية التي تواجهها المشروعات الصغرى والمتوسطة في سوريا، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق اهداف الدراسة كما اعتمدت على دراسة الحالة لكل من المصرف الزراعي وهيئة مكافحة البطالة والهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات كمجتمع للدراسة، واستخدمت الدراسة اسلوب المقابلات الشخصية لجمع البيانات، وقد توصلت الدراسة الى عدة نتائج متمثلة في مجموعة من المعوقات التي تحول دون تنمية المشروعات الصغرى في سوريا ومن هذه المعوقات هي ارتفاع تكاليف القروض الممنوحة للمشروعات الصغرى من جهة وضعف مقدرة هذه المشروعات على سداد هذه القروض والفوائد المترتبة عليها من جهة اخرى وكذلك صعوبة العمليات المصرفية المتعلقة بالضمانات المطلوبة.

دراسة (المشهراوي و الرملاوي، 2015): هدفت هذه الدراسة الى التعرف على المعوقات التي تقف حائلا امام المنظمات الحكومية نحو تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تمويل المشروعات الصغرى، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق اهداف الدراسة، وتم استخدام اسلوب المسح الشامل في اختيار عينة الدراسة والبالغ عددها 110 مفردة، كما تم استخدام استمارة الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات، وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج اهمها هو غياب التشريعات والقوانين الخاصة بتنظيم المشروعات الصغرى وكذلك تأخر هذه الاخيرة في سداد الاقساط المستحقة عليها وايضا ضعف السمات القيادية لأصحاب هذه المشروعات، وقد اوصت الدراسة بضرورة قيام المنظمات الحكومية بعدة مهام لتنمية المشروعات الصغرى ومن هذه

المهام مساعدة هذه المشاريع في تسويق منتجاتهم وتخفيض الضريبة المفروضة عليهم وتقديم التدريب اللازم لأصحاب المشروعات الصغرى نحو بناء قدراتهم الادارية والمالية.

دراسة (الدماغ، 2010): هدفت هذه الدراسة الى تحليل دور التمويل المقدم من قبل مؤسسات الاقراض في تنمية المشروعات النسائية الصغرى في قطاع غزة للفترة من سنة 1995 الى سنة 2008 لبيان مدى اختلاف دور التمويل بين مؤسسات الاقراض واثر هذا الاختلاف على المؤشرات الاقتصادية الخاصة بالمشاريع الصغرى، حيث تم اختيار عينة عشوائية تبلغ 131 مشروع نسائي صغير مختار من قبل ثلاث مؤسسات اقراض كما تم استخدام صحيفة الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات، وقد تم التوصل الى عدة نتائج اهمها ان راس مال المشروع الصغير يتناقص بارتفاع سعر الفائدة المحدد من قبل مؤسسات الاقراض، كما اوصت الدراسة بضرورة تطوير البيئة القانونية والتشريعية لتنمية المشروعات الصغرى والعمل على تخفيض سعر الفائدة على القروض.

8.1. فرضيات الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة فقد تم صياغة الفرضيتن الرئيسيتين التاليتين:

الفرضية الرئيسية الأولى: وجود معوقات تحول دون تنمية المشروعات الصغرى في ليبيا.

الفرضية الرئيسية الثانية: توجد فروقات ذات دلالة إحصائية (معنوية) بين آراء عينة الدراسة حيال وجود معوقات تحول دون تنمية المشروعات الصغرى في ليبيا والتي تعزي للمتغيرات الديمغرافية (المؤهل العلمي – التخصص – الخبرة).

المبحث الثاني: مرجعة أدبيات الدراسة و الإطار النظري للدراسة

1.2 مفهوم المشروعات الصغرى:

كما هو معروف لا يوجد تعريف واحد عام وشامل للمشروعات الصغرى وانما هناك مجموعة من التعاريف، حيث يختلف كل تعريف عن الاخر باختلاف المعيار المستخدم في تحديد المشروع اذا ما كان المشروع من المشروعات الصغرى ام لا، وعليه لم يتمكن البحاث ولا الكتاب من ايجاد تعريف شامل وعام للمشروعات الصغرى (فروانة، 2013) فقد عرفت بانها كل شركة او منشأة فردية تمارس نشاطا اقتصاديا انتاجيا او تجاريا او خدميا ولا يقل رأسمالها المدفوع عن خمسين الف جنيه مصري ولا يتجاوز مليون جنيه ولا يزيد عدد العاملين فيها على خمسين عاملا (صوفي و آخرون، 2019: 249) كما عرفت المشروعات الصغرى بانها مشروعات مستقلة وفي اغلب الاحيان تكون فردية تدار من قبل اصحابها، أي تتميز بصفة الاستقلالية في الملكية والادارة، وتمارس نشاطات مختلفة مهما كان نوعها، صناعية، تجارية أو خدمية وتتميز بقلة عدد العاملين وبرأس مال محدود أو قيمة مبيعات سنوية معينة، وهذه المعايير تختلف من بلد الى آخر واحيانا في البلد نفسه (سليماني، 2018: 38).

2.2 أهمية المشروعات الصغرى:

تتمثل أهمية المشروعات الصغرى في مساهمتها في تخفيف حدة التضخم من خلال توظيف الاموال المعطلة واستخدامها في عمليات الانتاج وتوفير فرص عمل، وتعمل ايضا على زيادة المنافسة بين المنشآت وخلق سوق مفتوح واتاحة الفرص امام المستثمرين (خليفة، 2010) وتتمثل اهمية المشروعات الصغرى ايضا في انها مناخ جيد للإبداع والابتكار والتطوير وكذلك التجديد في الانشطة المختلفة الامر الذي يعود بالتبعية على زيادة عمليات الاختراع والتطوير للمنتجات والخدمات المتاحة في السوق ككل (مشني، 2018)

3.2 معوقات تنمية المشروعات الصغرى:

تواجه المشروعات الصغرى العديد من المعوقات التي تؤثر على تنميتها بصفة عامة، وبالتالي تكون حائلا او عائقا امام ممارسة نشاطها، ولهذا قامت هذه الدراسة بتحديد مجموعة من هذه المعوقات وذلك من خلال استنباطها من دراسة أدبيات الدراسة ونتائج الدراسات التطبيقية السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة والتي أمكن دراستها.

1.3.2 المعوقات التنظيمية:

تواجه المشروعات الصغرى العديد من المعوقات التنظيمية والتي تقف عقبة امام تنميتها وممارسة نشاطها بكفاءة وفعالية، فقد أشارت العديد من الدراسات إلى مجموعة من المعوقات التنظيمية والتي تعوق تنمية المشروعات الصغرى وهي كالتالي: (حرب، 2006؛ الدماغ، 2010؛ بن عمر و باللموشي، 2013؛ المللي، 2015؛ المشهراوي و الرملاوي، 2015؛ العوضي وأبوكركي، 2017).

- تعقيد وتعدد إجراءات إنشاء المشروعات الصغرى
- صعوبة حصول المشروعات الصغرى على الشكل الرسمي لها
- عدم القدرة على الفصل بين إدارة المشروعات وملكيته بالمشروعات الصغرى
- غياب التنظيم الخاص برعاية وتشجيع الموهوبين والمبدعين في مجال المشروعات الصغرى
- افتقار المشروعات الصغرى الى النظم الإدارية والمالية الحديثة
- قلة التنسيق مع المشروعات الكبرى وخاصة في مجال التكامل والتبادل المزدوج بينهما

2.3.2 المعوقات البشرية:

تواجه المشروعات الصغرى العديد من المعوقات البشرية والتي تقف عقبة امام تنميتها وممارسة نشاطها بكفاءة وفعالية، فقد أشارت العديد من الدراسات إلى مجموعة من المعوقات البشرية والتي تعوق تنمية المشروعات الصغرى وهي كالتالي: (حرب، 2006؛ السميرات، 2009؛ المللي، 2015؛ المشهراوي و الرملاوي، 2015؛ العوضي وأبوكركي، 2017؛ شريقي و علي، 2017).

- ضعف أو عدم ملائمة خصائص العمالة من حيث المهارات والتعليم لاحتياجات المشروعات الصغرى
- عدم كفاية التدريب اللازم لإصحاب المشروعات الصغرى

- نقص الخبرات الفنية لا صحاب المشروعات الصغرى
- عدم استجابة اصحاب المشروعات الصغرى لتطوير مستواهم اداريا وماليا
- نقص الكفاءات والقدرات التسويقية لدى العاملين بالمشروعات الصغرى

3.3.2 المعوقات المالية:

تواجه المشروعات الصغرى العديد من المعوقات المالية والتي تقف عقبة امام تنميتها وممارسة نشاطها بكفاءة وفعالية، فقد أشارت العديد من الدراسات إلى مجموعة من المعوقات المالية والتي تعوق تنمية المشروعات الصغرى وهي كالتالي: (حرب، 2006؛ سمير و شعيب، 2006؛ الدماغ، 2010؛ المللي، 2015؛ عبد الساوى و علي، 2015؛ المشهراوي و الرملاوي، 2015؛ العوضي وأبوكركي، 2017).

- عدم انتظام التدفقات المالية الداخلة الذي يزيد من مخاطر الائتمان الممنوحة لها
- صعوبة شروط التمويل من حيث الفوائد والاقساط وفترات السداد
- عدم توفر ضمانات التي تطلبها المصارف لتمويل المشروعات الصغرى
- عدم ملائمة المعايير المتبعة في المصارف لطبيعة المشروعات الصغرى
- صعوبة الحصول على مدخلات الإنتاج
- صعوبة الحصول على المساحات والمواقع المناسبة لإنشاء المشروعات الصغرى
- ضعف قدرة مؤسسات القطاع المالي على تمويل المشروعات الصغرى

4.3.2 المعوقات التسويقية:

تواجه المشروعات الصغرى العديد من المعوقات التسويقية والتي تقف عقبة امام تنميتها وممارسة نشاطها بكفاءة وفعالية، فقد أشارت العديد من الدراسات إلى مجموعة من المعوقات التسويقية والتي تعوق تنمية المشروعات الصغرى وهي كالتالي: (حرب، 2006؛ السبئي، 2011؛ بن عمر و باللموشي، 2013؛ المللي، 2015؛ المشهراوي و الرملاوي، 2015؛ العوضي وأبوكركي، 2017).

- عدم دراسة السوق لتحديد مدى استيعابه كامل العرض من السلع والخدمات المعروضة
- عدم الاهتمام ببحوث التسويق ودراسة سلوك المستهلك
- قلة الاهتمام بتصميم جودة المنتجات
- ضعف القدرة التنافسية والتصديرية مع المشروعات الكبرى
- غياب العائد من الباطن في مجال العقود والمناقصات
- غياب الأجهزة والشركات المتخصصة في مجال التسويق
- تفضيل المستهلك للمنتجات الاجنبية لتقليدها للنمط الاجنبي في الاستهلاك
- عدم القدرة على المشاركة في المعارض المحلية والدولية

وبعد مراجعة أدبيات الدراسة وبعض الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، واستخلاص المتغيرات المستقلة (الرئيسية والفرعية) التي يمكن أن تمثل معوقات تؤثر على تنمية المشروعات الصغرى، يمكن صياغة النموذج رقم (2 – 1) والذي يوضح بشيء من التفصيل علاقات السبب والنتيجة بين المتغيرات المستقلة (الرئيسية والفرعية) والمتغير التابع للدراسة.

- **النموذج رقم (2 – 1) من إعداد الباحثان..**

المبحث الثالث :الدراسة التطبيقية

1.3 أداة جمع البيانات:

لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام صحيفة الاستبيان كأداة رئيسية لجمع بيانات الدراسة، وقد تضمن الاستبيان جزئيين رئيسين، ويتمثل الجزء الأول في البيانات الديموغرافية عن المشاركين (المؤهل العلمي، التخصص، الخبرة)، أما الجزء الثاني فيمثل محاور الدراسة (معوقات تنمية المشروعات الصغرى) وهي: المحور الأول (المعوقات التنظيمية)، المحور الثاني (المعوقات البشرية)، المحور الثالث (المعوقات المالية)، المحور الرابع (المعوقات التسويقية).

2.3 صدق وثبات فقرات الدراسة:

قد تم استخدم معامل ألفا كرونباخ للتأكد من ثبات (معامل الثبات) محاور (المعوقات) الدراسة، وتم الحصول علي معامل الصدق لمحاور الدراسة من خلال اخذ الجذر ألتربيعي لقيمة معامل الثبات كما هو مبين بالجدول رقم (1)

جدول رقم (1) معاملات الثبات و الصدق

المحاور	عدد الفقرات	معامل الثبات	معامل الصدق
المعوقات التنظيمية	6	0.767	0.876
المعوقات البشرية	5	0.849	0.921
المعوقات المالية	7	0.818	0.904
المعوقات التسويقية	8	0.764	0.874
المتوسط العام	**26**	**0.916**	**0.957**

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (1) أن معامل الثبات لجميع المحاور والفقرات قد بلغ 91.6 % وأن المحاور (المعوقات) تحصلت علي معاملات أكبر من 90% وهذا يشير إلي أن أداة جمع بيانات الدراسة (الاستبيان) تتسم بالثبات والصدق بدرجة عالية، مما أمكن من استخدامها بثقة كأداة قياس صالحة للتحليل.

3.3 مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من اعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة اجدابيا والبالغ عددهم 43 عضؤ، حيث تم اختيار هذا المجتمع تماشيا مع طبيعة الدراسة من جهة وما يتمتع به افراد مجتمع الدراسة من مؤهلات اكاديمية تمكنهم من اجابة اسئلة الدراسة بموضوعية اكبر من جهة اخرى، وقد تم توزيع 43 استمارة استبيان تم استرجاع 33 استمارة صالحة للتحليل اي بنسبة 77 % تقريبا.

4.3 تحليل بيانات الدراسة الميدانية

1.4.3 تحليل وتفسير البيانات الديموغرافية:

يوضح الجدول رقم (2) أن ما نسبة 90.9 % من عينة المشاركة في الدراسة يحملون مؤهل الماجستير، وما نسبته 9.1 % يحملون مؤهل الدكتوراه، كما يمثل التخصص في المحاسبة ما نسبته 42.4 % وتخصص ادارة الاعمال ما نسبته 27.3 % وتخصص العلوم السياسية ما نسبته 15.2 % و تخصص الاقتصاد ما نسبته 12.1 % اما النسبة الباقية 3 % فهي تمثل تخصص التمويل، وهذه النسب السابقة تعطي انطباعا هام علي تفهم العينة لموضوع المشروعات الصغرى بشكل عام وتفهمهم للإجابة علي الاستبيان بشكل خاص، كما يبين الجدول أيضا الخبرة العلمية لأفراد العينة في مجال التدريس حيث بلغت النسبة لمن تقل خبرتهم عن 10 سنوات 69.7 % وما خبرتهم اكثر من 10 سنوات واقل من 15 سنه ما نسبته 24.2 % اما النسبة الباقية 6.1 % لما خبرتهم اكثر من 15 سنة، وهذا يرفع مستوي الثقة في المعلومات والآراء المتحصل عليها من قبلهم.

الجدول رقم (2) البيانات الديموغرافية

البيان	المتغير	التكرار	النسبة
المؤهلات العلمية للمشاركين	ماجستير	30	% 90.9
	دكتوراه	3	% 9.1
	الإجمالي	**33**	**%100**
التخصص	اقتصاد	4	% 12.1
	إدارة أعمال	9	% 27.3
	محاسبة	14	% 42.4
	علوم سياسية	5	% 15.2
	تمويل	1	% 3
	الإجمالي	**33**	**%100**
الخبرة العلمية للمشاركين	اقل من 5 سنوات	14	% 42.4
	من5سنواتإلى أقل من 10سنوات	9	% 27.3
	من10سنةإلى أقل من15سنة	8	% 24.2
	من15سنة فأكثر	2	% 6.1
	الإجمالي	**33**	**%100**

- **تحليل نتائج الدراسة الميدانية واختبار فرضياتها:**

تم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية المناسبة لتحليل البيانات والوصول لأهداف الدراسة من خلال استخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وللتحقق من التوزيع الطبيعي للبيانات فقد قام الباحثان بأجراء اختبار الاعتدال Test of Normality واختبار الاعتدال من نوع Q-Q Plots NORMAL لكل محور من محاور الدراسة (المعوقات الأربع)،

ويعتبر هذا الاختبار ضروري لتحديد نوعية الاختبارات التي سوف يتم استخدامها لاختبار الفرضيات، وتبين أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي مما يسمح باستخدام الاختبارات المعلميه (البارومتري، Parametric) في اختبار فرضيات الدراسة.

- **إجراءات معالجة استمارة الاستبيان:**

اعتمد الباحثان في تحديد خيارات الإجابة علي الأسئلة المتعلقة باختبار الفرضيات علي مقياس ليكرت الخماسي، ولتحديد درجات الموافقة، تم احتساب المدى باستخدام المعادلة التالية (أكبر قيمة–أقل قيمة) مقسومة علي 5/ أي حوالي 0.80 وعليه سوف تكون درجات الموافقة كما في الجدول رقم (3)، ومن ثم ستحدد في أي مستوي من المستويات المذكورة في الجدول تقع المتوسطات الحسابية لمحاور (المعوقات) الدراسة، ووفقا لذلك يتم تحليل النتائج واختبار الفرضيات.

جدول (3) مقياس درجات الموافقة

درجة الموافقة	حدود القياس	
	الحد الأعلى	الحد الأدنى
غير موافق بشدة	1.79	1
غير موافق	2.59	1.80
محايد	3.39	2.60
موافق	4.19	3.40
موافق بشدة	5	4.20

2.4.3 تحليل نتائج الدراسة:

يظهر الجدول رقم (4) المحور الاول لهذه الدراسة والمتمثل في المعوقات التنظيمية التي تؤثر على تنمية المشروعات الصغرى في ليبيا، حيث يتضمن هذا المحور ست اسئلة و حظى السؤال الخامس والمتعلق بافتقار المشروعات الصغرى في ليبيا الى النظم الإدارية والمالية الحديثة بأعلى نسبة موافقة (94%) فيما حاز السؤال الثاني والمتعلق بصعوبة حصول المشروعات الصغرى على الشكل الرسمي لها بأقل نسبة موافقة (73%). بالمقابل كانت نسبة الاجابة بـ "غير موافق" ضعيفة جداً وتصل إلى الصفر في عدد من الأسئلة. وهذه النتائج مدعومة بالمتوسط المرجح العام البالغ 4.30 والانحراف المعياري 0.6953، تشير إلى إدراك المشاركين في الدراسة الى وجود معوقات تنظيمية تؤثر على تنمية المشروعات الصغرى في ليبيا.

جدول رقم (4) نتائج المحور الأول (المعوقات التنظيمية التي تؤثر على تنمية المشروعات الصغرى في ليبيا)

ت	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة
1.1	تعقيد وتعدد إجراءات إنشاء المشروعات الصغرى	18	8	1	5	1	4.12	1.219	% 78
2.1	صعوبة حصول المشروعات الصغرى على الشكل الرسمي لها	17	7	2	5	2	3.97	1.334	% 73
3.1	عدم القدرة على الفصل بين إدارة المشروعات وملكيته بالمشروعات الصغرى	16	10	4	3	0	4.18	0.983	% 79
4.1	غياب التنظيم الخاص برعاية وتشجيع الموهوبين والمبدعين في مجال المشروعات الصغرى	22	8	2	1	0	4.55	0.745	% 91
5.1	افتقار المشروعات الصغرى الى النظم الإدارية والمالية الحديثة	24	7	1	1	0	4.64	0.699	% 94
6.1	قلة التنسيق مع المشروعات الكبرى وخاصة في مجال التكامل والتبادل المزدوج بينهما	20	8	3	1	1	4.36	0.994	% 85
	المتوسط المرجح العام = 4.30						**الانحراف المعياري العام = 0.6953**		

كما يظهر الجدول رقم (5) المحور الثاني لهذه الدراسة والمتمثل في المعوقات البشرية التي تؤثر على تنمية المشروعات الصغرى في ليبيا، حيث يتضمن هذا المحور خمس اسئلة و حظية الاسئلة الاول والثالث و الخامس بأعلى نسبة موافقة (85%) فيما حاز السؤال الثاني والسؤال الرابع بأقل نسبة موافقة (79%)، وهذه النتائج مدعومة بالمتوسط المرجح العام البالغ 4.13 والانحراف المعياري 0.8379، تشير إلى إدراك المشاركين في الدراسة الى وجود معوقات بشرية تؤثر على تنمية المشروعات الصغرى في ليبيا.

جدول رقم (5) نتائج المحور الثاني (المعوقات البشرية التي تؤثر على تنمية المشروعات الصغرى في ليبيا)

ت	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة
1.2	ضعف أو عدم ملائمة خصائص العمالة من حيث المهارات والتعليم لاحتياجات المشروعات الصغرى	13	15	1	1	3	4.03	1.185	% 85
2.2	عدم كفاية التدريب اللازم لإصحاب المشروعات الصغرى	17	9	2	4	1	4.12	1.166	% 79
3.2	نقص الخبرات الفنية لا صحاب المشروعات الصغرى	16	12	1	3	1	4.18	1.074	% 85
4.2	عدم استجابة اصحاب المشروعات الصغرى لتطوير مستواهم اداريا وماليا	12	14	2	5	0	4.00	1.031	% 79
5.2	نقص الكفاءات والقدرات التسويقية لدى العاملين بالمشروعات الصغرى	16	12	4	1	0	4.30	0.810	% 85
	المتوسط المرجح العام = 4.13						**الانحراف المعياري العام = 0.8379**		

و يظهر الجدول رقم (6) المحور الثالث لهذه الدراسة والمتمثل في المعوقات المالية التي تؤثر على تنمية المشروعات الصغرى في ليبيا، حيث يتضمن هذا المحور سبع اسئلة و حظى السؤال الاول والمتعلق بعدم انتظام التدفقات المالية الداخلة الذي يزيد من مخاطر الائتمان الممنوحة لها بأعلى نسبة موافقة (82%) فيما حاز السؤال السادس والمتعلق بصعوبة الحصول على المساحات والمواقع المناسبة لإنشاء المشروعات الصغرى بأقل نسبة موافقة (58%). بالمقابل كانت نسبة الاجابة بـ "غير موافق" ضعيفة جداً وتصل إلى الصفر في عدد من الأسئلة. وهذه النتائج مدعومة بالمتوسط المرجح العام البالغ 3.95 والانحراف المعياري 0.7896، تشير إلى إدراك المشاركين في الدراسة الى وجود معوقات مالية تؤثر على تنمية المشروعات الصغرى في ليبيا.

جدول رقم (6) نتائج المحور الثالث (المعوقات المالية التي تؤثر على تنمية المشروعات الصغرى في ليبيا)

ت	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة
1.3	عدم انتظام التدفقات المالية الداخلة الذي يزيد من مخاطر الائتمان الممنوحة لها	15	12	4	1	1	4.18	0.983	% 82
2.3	صعوبة شروط التمويل من حيث الفوائد والاقساط وفترات السداد	14	11	5	2	1	4.06	1.059	% 76
3.3	عدم توفر ضمانات التي تطلبها المصارف لتمويل المشروعات الصغرى	11	11	5	5	1	3.79	1.166	% 67
4.3	عدم ملائمة المعايير المتبعة في المصارف لطبيعة المشروعات الصغرى	11	13	5	3	1	3.91	1.071	% 73
5.3	صعوبة الحصول على مدخلات الإنتاج	10	15	4	4	0	3.94	0.966	% 76
6.3	صعوبة الحصول على المساحات والمواقع المناسبة لإنشاء المشروعات الصغرى	15	4	3	9	2	3.64	1.454	% 58
7.3	ضعف قدرة مؤسسات القطاع المالي على تمويل المشروعات الصغرى	18	8	1	5	1	4.12	1.219	% 79
	المتوسط المرجح العام = 3.95						**الانحراف المعياري العام = 0.7896**		

و اخيرا يظهر الجدول رقم (7) المحور الرابع لهذه الدراسة والمتمثل في المعوقات التسويقية التي تؤثر على تنمية المشروعات الصغرى في ليبيا، حيث يتضمن هذا المحور ثمانية اسئلة و حظى السؤال الثاني والمتعلق بعدم الاهتمام ببحوث التسويق ودراسة سلوك المستهلك، والسؤال السادس المتعلق بغياب الأجهزة والشركات المتخصصة في مجال التسويق بأعلى نسبة موافقة (97%) فيما حاز السؤال الخامس والمتعلق بغياب العائد من الباطن في مجال العقود والمناقصات بأقل نسبة موافقة (52%). بالمقابل كانت نسبة الاجابة بـ "غير

موافق" ضعيفة جداً وتصل إلى الصفر في عدد من الأسئلة. وهذه النتائج مدعومة بالمتوسط المرجح العام البالغ 4.24 والانحراف المعياري 0.5537، تشير إلى إدراك المشاركين في الدراسة الى وجود معوقات مالية تؤثر على تنمية المشروعات الصغرى في ليبيا.

جدول رقم (7) نتائج المحور الرابع (المعوقات التسويقية التي تؤثر على تنمية المشروعات الصغرى في ليبيا

ت	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة
1.4	عدم دراسة السوق لتحديد مدى استيعابه كامل العرض من السلع والخدمات المعروضة	16	11	3	3	0	4.21	0.960	% 82
2.4	عدم الاهتمام ببحوث التسويق ودراسة سلوك المستهلك	17	15	1	0	0	4.48	0.566	% 97
3.4	قلة الاهتمام بتصميم جودة المنتجات	15	15	2	1	0	4.33	0.736	% 91
4.4	ضعف القدرة التنافسية والتصديرية مع المشروعات الكبرى	19	8	5	1	0	4.33	0.957	% 82
5.4	غياب العائد من الباطن في مجال العقود والمناقصات	9	8	14	2	0	3.73	0.944	% 52
6.4	غياب الأجهزة والشركات المتخصصة في مجال التسويق	19	13	0	1	0	4.52	0.667	% 97
7.4	تفضيل المستهلك للمنتجات الاجنبية لتقليدها للنمط الاجنبي في الاستهلاك	19	7	3	3	1	4.21	1.139	% 79
8.4	عدم القدرة على المشاركة في المعارض المحلية والدولية	17	7	5	4	0	4.12	1.083	% 73
	المتوسط المرجح العام = 4.24						**الانحراف المعياري العام = 0.5537**		

3.4.3 اختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية الأولى: وجود معوقات تحول دون تنمية المشروعات الصغرى في ليبيا.

وتم اختبار الفرضية الرئيسية الأولى من خلال الفرضيات الفرعية التالية:

- **الفرضية الفرعية الأولي**: وجود معوقات تنظيمية تحول دون تنمية المشروعات الصغرى في ليبيا.
- **الفرضية الفرعية الثانية**: وجود معوقات بشرية تحول دون تنمية المشروعات الصغرى في ليبيا.
- **الفرضية الفرعية الثالثة**: وجود معوقات مالية تحول دون تنمية المشروعات الصغرى في ليبيا.
- **الفرضية الفرعية الرابعة**: وجود معوقات تسويقية تحول دون تنمية المشروعات الصغرى في ليبيا.

وبالنظر إلي النتائج التي تم التوصل إليها من الجدول رقم (8)، نجد أن المتوسطات الحسابية لمحاور الدراسة (المعوقات التنظيمية – المعوقات البشرية – المعوقات المالية – المعوقات التسويقية) كانت 4.30 ، 4.13 ، 3.95 ، 4.24 علي التوالي وبانحراف معياري 0.6953 ، 0.8379 ، 0.7896، 0.5537 علي التوالي أيضا، اي انها تقع ضمن نطاق درجة الموافقة (موافق) الموضحة بالجدول رقم (3). كما أن ($P<0.05$) لكل محور، وعليه يتم قبول الفرضيات الفرعية.

ومن ملاحظة المتوسط العام لمحاور الدراسة (المعوقات) الذي بلغ 4.16 الانحراف المعياري0.7191 وقيمة الدلالة (P) لجميع المحاور التي كانت أقل من مستوى المعنوية α ، نجد أن أفراد العينة موافقين علي وجود معوقات تحول دون تنمية المشروعات الصغرى في ليبيا، وعليه يتم قبول الفرضية الرئيسية الأولي (**وجود معوقات تحول دون تنمية المشروعات الصغرى في ليبيا**).

جدول رقم (8) نتائج اختبار (t) لعينة واحدة

متوسط المقياس=3							
المعوقات	N	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T	درجة الحرية	قيمة الدلالة	القرار الإحصائي
التنظيمية	33	4.30	0.6953	10.77	32	.000	دال
البشرية	33	4.13	0.8379	7.729	32	.000	دال
المالية	33	3.95	0.7896	6.897	32	.000	دال
التسويقية	33	4.24	0.5537	12.89	32	.000	دال
المتوسط العام	**33**	**4.16**	**0.7191**	**9.572**	**32**	**.000**	**دال**

الفرضية الرئيسية الثانية:

تم اختبار الفرضية الرئيسية الثانية والفرضيات المتفرعة منها باستخدام تحليل التباين (**ANOVA**)، حيث صيغت كالتالي:

الفرضية الرئيسية الثانية: توجد فروقات ذات دلالة إحصائية (معنوية) بين آراء عينة الدراسة حيال وجود معوقات تحول دون تنمية المشروعات الصغرى في ليبيا والتي تعزي للمتغيرات الديمغرافية (المؤهل العلمي – التخصص – الخبرة).

وتم اختبار الفرضية الرئيسية الثانية من خلال الفرضيات الفرعية التالية:

- **الفرضية الفرعية الأولي:** توجد فروقات ذات دلالة إحصائية (معنوية) بين آراء عينة الدراسة حيال وجود معوقات تحول دون تنمية المشروعات الصغرى في ليبيا والتي تعزي للمؤهل العلمي.

يُظهر الجدول رقم (9) والخاص باختبار التباين لمتغير المؤهل العلمي للمشاركين في الدراسة مع محاور الدراسة (المعوقات) أن قيمة الدلالة (P) أكبر من 0.05 في محاور الدراسة الأربعة (المعوقات التنظيمية – المعوقات البشرية – المعوقات المالية – المعوقات التسويقية)، وأيضا (P>0.05) للمتوسط العام للمحاور، عليه يتم رفض الفرضية الفرعية الأولي.

جدول (9) نتائج اختبار تحليل التباين (ANOVA) لمتغير المؤهل العلمي

المعوقات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط التباين	F	قيمة الدلالة	القرار الإحصائي
التنظيمية	بين مجموعات	2.596	3	0.865	2.966	0.055	غير دال
	داخل مجموعات	6.127	21	0.292			
	الكلي	8.723	24				

البشرية	بين مجموعات	2.379	3	0.793	1.122	0.363	غير دال
	داخل مجموعات	14.838	21	0.707			
	الكلى	17.218	24				
المالية	بين مجموعات	2.402	3	0.801	2.477	0.089	غير دال
	داخل مجموعات	6.788	21	0.323			
	الكلى	9.19	24				
التسويقية	بين مجموعات	2.006	3	0.669	1.22	0.327	غير دال
	داخل مجموعات	11.509	21	0.548			
	الكلى	13.515	24				
المتوسط العام	بين مجموعات	1.936	3	0.645	2.257	0.111	غير دال
	داخل مجموعات	6.004	21	0.286			
	الكلى	7.94	24				

- **الفرضية الفرعية الثانية:** توجد فروقات ذات دلالة إحصائية (معنوية) بين آراء عينة الدراسة حيال وجود معوقات تحول دون تنمية المشروعات الصغرى في ليبيا والتي تعزي لمتغير التخصص.

يُظهر الجدول رقم (10) والخاص باختبار التباين لمتغير التخصص للمشاركين في الدراسة مع محاور الدراسة (المعوقات) أن قيمة الدلالة (P) أكبر من 0.05 في محاور الدراسة الأربعة (المعوقات التنظيمية – المعوقات البشرية – المعوقات المالية – المعوقات التسويقية)، وأيضا (P>0.05) للمتوسط العام للمحاور، عليه يتم رفض الفرضية الفرعية الثانية.

جدول (10) نتائج اختبار تحليل التباين (ANOVA) لمتغير التخصص

المعوقات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط التباين	F	قيمة الدلالة	القرار الإحصائي
التنظيمية	بين مجموعات	2.596	3	0.865	2.966	0.055	غير دال
	داخل مجموعات	6.127	21	0.292			
	الكلي	8.723	24				

البشرية	بين مجموعات	2.379	3	0.793	1.122	0.363	غير دال
	داخل مجموعات	14.838	21	0.707			
	الكلي	17.218	24				
المالية	بين مجموعات	2.402	3	0.801	2.477	0.089	غير دال
	داخل مجموعات	6.788	21	0.323			
	الكلي	9.19	24				
التسويقية	بين مجموعات	2.006	3	0.669	1.22	0.327	غير دال
	داخل مجموعات	11.509	21	0.548			
	الكلي	13.515	24				
المتوسط العام	بين مجموعات	1.936	3	0.645	2.257	0.111	غير دال
	داخل مجموعات	6.004	21	0.286			
	الكلي	7.94	24				

- **الفرضية الفرعية الثالثة:** توجد فروقات ذات دلالة إحصائية (معنوية) بين آراء عينة الدراسة حيال وجود معوقات تحول دون تنمية المشروعات الصغرى في ليبيا والتي تعزي لمتغير الخبرة.

يُظهر الجدول رقم (11) والخاص باختبار التباين لمتغير الخبرة للمشاركين في الدراسة مع محاور الدراسة (المعوقات) أن قيمة الدلالة (P) أكبر من 0.05 في محاور الدراسة الأربعة (المعوقات التنظيمية – المعوقات البشرية – المعوقات المالية – المعوقات التسويقية)، وأيضا (P>0.05) للمتوسط العام للمحاور، عليه يتم رفض الفرضية الفرعية الثالثة.

جدول (11) نتائج اختبار تحليل التباين (ANOVA) لمتغير الخبرة

المعوقات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط التباين	F	قيمة الدلالة	القرار الإحصائي
التنظيمية	بين مجموعات	2.596	3	0.865	2.966	0.055	غير دال
	داخل مجموعات	6.127	21	0.292			
	الكلي	8.723	24				
البشرية	بين مجموعات	2.379	3	0.793	1.122	0.363	غير دال
	داخل مجموعات	14.838	21	0.707			
	الكلي	17.218	24				

المالية	بين مجموعات	2.402	3	0.801	2.477	0.089	غير دال
	داخل مجموعات	6.788	21	0.323			
	الكلى	9.19	24				
التسويقية	بين مجموعات	2.006	3	0.669	1.22	0.327	غير دال
	داخل مجموعات	11.509	21	0.548			
	الكلى	13.515	24				
المتوسط العام	بين مجموعات	1.936	3	0.645	2.257	0.111	غير دال
	داخل مجموعات	6.004	21	0.286			
	الكلى	7.94	24				

ومما سبق نجد أنه تم رفض الفرضيات الفرعية الثلاثة للفرضية الرئيسية الثانية، وعليه يتم رفض الفرضية الرئيسية الثانية " توجد فروقات ذات دلالة إحصائية (معنوية) بين آراء عينة الدراسة حيال وجود معوقات تحول دون تنمية المشروعات الصغرى في ليبيا والتي تعزي للمتغيرات الديمغرافية (المؤهل العلمي – التخصص – الخبرة)".

5.3 النتائج:

- وجود معوقات تنظيمية تحول دون تنمية المشروعات الصغرى في ليبيا، و تتمثل في ضعف تعقيد وتعدد إجراءات إنشاء المشروعات الصغرى و صعوبة حصولها على الشكل الرسمي وعدم القدرة على الفصل بين إدارة المشروعات وملكيته، وأيضا غياب التنظيم الخاص برعاية وتشجيع الموهوبين والمبدعين في مجال المشروعات الصغرى وكذلك افتقار المشروعات الصغرى الى النظم الإدارية والمالية الحديثة و قلة التنسيق مع المشروعات الكبرى وخاصة في مجال التكامل والتبادل المزدوج بينهما.
- وجود معوقات بشرية تحول دون تنمية المشروعات الصغرى في ليبيا، و تتمثل في ضعف أو عدم ملائمة خصائص العمالة من حيث المهارات والتعليم لاحتياجات المشروعات الصغرى و عدم كفاية التدريب اللازم لإصحاب هذه المشروعات، وكذلك نقص الخبرات الفنية لأصحابها وأيضا عدم استجابة اصحاب المشروعات الصغرى لتطوير مستواهم اداريا وماليا.
- وجود معوقات مالية تحول دون تنمية المشروعات الصغرى في ليبيا، و تتمثل في عدم انتظام التدفقات المالية الداخلة الذي يزيد من مخاطر الائتمان الممنوحة لها و صعوبة شروط التمويل من حيث الفوائد والأقساط وفترات السداد وكذلك عدم توفر ضمانات التي تطلبها المصارف لتمويل المشروعات الصغرى و عدم ملائمة المعايير المتبعة في المصارف لطبيعة المشروعات الصغرى و ضعف قدرة مؤسسات القطاع المالي على تمويل المشروعات الصغرى.
- وجود معوقات تسويقية تحول دون تنمية المشروعات الصغرى في ليبيا، و تتمثل في عدم دراسة السوق لتحديد مدى استيعابه كامل العرض من السلع والخدمات المعروضة و عدم الاهتمام ببحوث التسويق ودراسة سلوك المستهلك وكذلك قلة

الاهتمام بتصميم جودة المنتجات و ضعف القدرة التنافسية والتصديرية مع المشروعات الكبرى و عدم القدرة على المشاركة في المعارض المحلية والدولية، وايضا تفضيل المستهلك للمنتجات الاجنبية لتقليدها للنمط الاجنبي في الاستهلاك.

6.3 التوصيات:

- تسهيل إجراءات إنشاء المشروعات الصغرى والعمل على الفصل بين الادارة و الملكية، وكذلك العمل على رعاية وتشجيع الموهوبين والمبدعين في مجال المشروعات الصغرى، وايضا دعم المشروعات الصغرى بالنظم الإدارية والمالية الحديثة.
- العمل على تدريب اصحاب المشروعات الصغرى ورفع خبراتهم الفنية والمهنية.
- العمل على تقليل مخاطر الائتمان بالنسبة للجهات الممولة للمشروعات الصغرى، وكذلك توفير الضمانات التي تطلبها لتمويل المشروعات الصغرى.
- العمل على دراسة السوق لتحديد مدى استيعابه كامل العرض من السلع والخدمات المعروضة و الاهتمام ببحوث التسويق ودراسة سلوك المستهلك وكذلك الاهتمام بتصميم جودة المنتجات بالنسبة للمشروعات الصغرى.

قائمة المراجعة

- الدماغ، حنين جلال، (2010) " دور التمويل في تنمية المشاريع الصغيرة "، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الازهر، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، غزة، فلسطين.
- السميرات، بلال يوسف، (2009) " المشكلات المالية والادارية التي تواجه المشاريع الصغيرة في الجنوب"، مجلة دراسات، المجلد 36، العدد 2، الجامعة الاردنية، عمان، الاردن، ص 396 _ 415.
- السبئي، صادق أحمد عبدالله، (2011) " المشروعات الصغيرة في اليمن ودور المصارف ومؤسسات التمويل في تمويل"، مجلة الإداري الحديث، المعهد الوطني للعلوم الإدارية، العدد 6، تعز، اليمن، ص 4 _ 35.
- العبدالله، شادي يوسف و عدوس، ساهرمحمد، 2017، " دور المشاريع الصغيرة في الحد من الفقر والبطالة للمستفيدين من قروض صندوق التنمية والتشغيل في محافظة إربد"، مجلة Global Journal of Economic and Business، العدد الثالث، المجلد الثالث، ص 322 _ 339.
- العوض، أكرم شاهر و أبوكركي، بسام، (2017) " معوقات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة معان من وجهة نظر المالكين"، مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث، المجلد 3، العدد 1، ص 1 _ 18.
- المشهراوي، أحمد حسين و الرملاوي، وسام أكرم، (2015) " أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه تمويل المشروعات الصغيرة الممولة من المنظمات الاجنبية العاملة في قطاع غزة من وجهة نظر العاملين فيها"، مجلة جامعة الاقصى، المجلد التاسع عشر، العدد الثاني، ص 125 _ 160.
- المللي، قمر، (2015) " المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، دمشق سوريا.

- بن عمر، الأخضر و باللموشي، علي، (2013) " معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها"، المؤتمر الوطني لواقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، جامعة الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص 2 _ 17.
- حرب، بيان (2006) " دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 22، العدد الثاني، ص 111 _ 129.
- خليفة، بيان، (2010) "المشروعات الصغيرة ودور المدير المالي"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، دمشق، سوريا.
- سمير، سحنون، و شعيب، بونوة، (2006) " المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها في الجزائر"، المؤتمر الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، ص 423 _ 429.
- سليماني، كميلة، (2018) " دور البنوك التجارية الجزائرية كداعم في تأسيس المشروعات الصغيرة"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قالمة، الجزائر.
- شريقي، مدى و علي، راما، (2017) " قراءة في تجربة المشاريع الصغيرة في سورية"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، جامعة تشرين، المجلد 39، العدد 5، اللاذقية، سوريا، ص 291 _ 405.
- صوفى، اشرف اسماعيل وآخرون، (2019) " تحديات المشروعات السياحية الصغيرة وتأثيرها على صناعة السياحة"، المجلة الدولية للتراث والسياحة والضيافة، العدد 1، المجلد 13، جامعة الفيوم مصر، ص 247 _ 266.
- عبد الساوى، عبدالماجد بله و علي، قاسم الفكي، (2015) " دور البنوك في استدامة تمويل المشروعات الصغرى لمعالجة الفقر المجتمعي"، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات التجارية، العدد الاول، ص 25 _ 45.
- عكرش، أحمد محمد و الديب، هدى أحمد، (2012) " فعالية المشروعات الصغرى والمتناهية الصغر الممولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية بمحافظة الشرقية" مجلة الاقتصاد والعلوم الاجتماعية، جامعة المنصورة، العدد الرابع، المجلد الثالث، مصر، ص 705 _ 726.
- فروانة، حازم أحمد، (2013) " تمويل المشروعات الصغيرة في قطاع غزة"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.
- مشني، جهاد مجاهد، (2018) "واقع المشاريع الريادية الصغيرة وسبل تطويرها"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، القدس، فلسطين.
- هباني، الصادق أحمد، (2014) " أثر تطبيق العملية الإدارية على نجاح المشروعات الصغرى"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة شندى، السودان.